سياسة فرنسا الإفريقية ودور الجزائر في تقويض دعائمها 1954 ـ 1960م

France's African policy and Algeria's role in undermining its foundations in 1954-1960

د. عبد الكريم بلبالي ـ جامعة أحمد دراية ادرار ـ Belbali983@gmail.com

تاريخ الاستلام: 16 /2021/4 م تاريخ النشر : 25 /2021/5م

ملخص:

منذ احتلالها أجزاء مهمة ومتباعدة من قارة افريقيا، اتبعت فرنسا الاستعمارية في مستعمراتها سياسة أقلّ ما يُقال عنها أنها كانت وحشية، أدت تلك السياسة بالدرجة الأولى إلى ظهور حركات التحرر الوطنية في تلك المستعمرات الإفريقية، هدفها الأول هو التصدي للسياسة الفرنسية وتقويض دعائمها، اضافة إلى خلق نوع من التناسق والوحدة بين حركات التحرر في المستعمرات الافريقية.

وفي عام 1954م وبفعل ما شهدته الجزائر من فظائع بسبب السياسة المتبعة من طرف فرنسا الاستعمارية، اندلعت ثورة التحرير الجزائرية منددّة بتلك السياسة من جهة، وداعيّة إلى ضرورة خلق وحدة بين حركات التحرر الافريقية من أجل مجابهة الاحتلال وسياساته من جهة ثانية، وبذلك استطاعت ثورة الجزائر أن تكون قوة ضاغطة على السياسة الفرنسية في مستعمراتها بفضل قوتها واشتدادها وخروجها من محيطها المحلي إلى إن أصبح لقضية الجزائر صدى واسعاً في المحافل الدولية.

أحاول من خلال هذه الورقة البحثية أن أوضح الدور الذي لعبته الجزائر بثورتها المباركة في الضغط على السياسة الفرنسية وتقويض دعائمها في المستعمرات الافريقية.

كلمات مفتاحية: افريقيا، الجزائر، حركات التحرر، المستعمرات الافريقية، فرنسا الاستعمارية، السياسة الفرنسية.

Abstract:

Since its occupation of vital and vast territories of Africa, The French colonial empire has implemented a policy that is attested to be brutal. The latter has led to the emergence of National Liberation Movements throughout the African colonies. The main goal of these movements was to confront the French policy and weaken its role in the area, in addition to initiate a unified harmony among the movements throughout the African colonies.

Due to the atrocities that Algeria has witnessed because of the French colonization policies, the Algerian Liberation Revolution has erupted in 1954 condemning the colonial policies, as well as calling for the unity among African Liberation Movements in order to confront the occupation and its policies. Since then, the Algerian revolution was able to remain as a burden on the French policies in its colonies, through its

strength, intensity and spread to the international forums where it gains a wide resonance.
Therefore, this paper is an attempt to clarify the role that Algerian Revolution has played in hassling and undermining the French policies in the African colonies.
Keywords: Africa, Algeria, Liberation Movements, African colonies, French Colonization, French politics.

مقدمة:

شكّلت مسألة البعد الافريقي للقضية الجزائرية مسألة هامة، وضعتها جبهة التحرير الوطني في استراتيجيتها منذ صياغتها لبيان أول نوفمبر، الذي جاء من بنوده التركيز على البعد الإفريقي للثورة التحريرية، وهو ما جعل جبهة التحرير تسعى لربط علاقات مع البلدان الإفريقية، هدفها من ذلك تقديم الدعم لقضية التحرير في الجزائر، وذلك من خلال التنسيق مع قادة الدول الإفريقية المستقلة من جهة، ومحاولة الاحتكاك بحركات التحرر في مستعمرات إفريقيا من جهة ثانية. زاد التركيز على توطيد علاقات الجزائر بإفريقيا عندما تأسست حكومة الجزائر المؤقتة عام 1958م، حيث وضعت أمامها أهمية التضامن الإفريقي من أجل تحرير القارة الإفريقية من الاستعمار من خلال تضامن الشعوب الإفريقية بعضها مع بعض.

ومنذ اندلاعها شهدت ثورة الجزائر تقدماً وتطوراً من مرحلة إلى أخرى حتى أصبحت ثورة عالمية، استطاعت من خلالها جبهة التحرير الوطني أن تثبت للعالم بأنه توجد حرب مشتعلة في الجزائر يجب على المجتمع الدولي السعي نحو اطفائها، مفندة بذلك المزاعم الفرنسية بأن الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا، وأن ما يخصها هو شأن داخلي فرنسي. واستطاعت ثورة التحرير الجزائرية أن تُشكّل بقوتها وشدتها جبهة ضاغطة على السياسة الفرنسية في المستعمرات الإفريقية، بفعل تحالفها واحتكاكها بحركات التحرر في إفريقيا، كانت نتيجة ذلك فشل العديد من المخططات الفرنسية في القارة الإفريقية، اضافة إلى حصول العديد من الدول الإفريقية المستمَرة استقلالها، حيث كانت تهدف من ذلك فرنسا إلى التفرغ للثورة المشتعلة في الجزائر.

واستطاعت دبلوماسية الجزائر بفضل قوة الثورة التحريرية أن تربط علاقات مع عدد من البلدان الإفريقية المستقلة منها، والتي كانت لا تزال تعاني من ويلات الاستعمار الأجنبي، وبذلك استطاعت ثورة الجزائر أن تسيطر على موقع هام واستراتيجي في الصراع الدائر بين حركات التحرر الإفريقية وبين المستعمر الأجنبي وسياسته القمعية، فسعت ثورة التحرير في الجزائر بكل ما تملك من وسائل لمجابهة تلك السياسات وتغييرها قدر الإمكان. ومنه أحاول من خلال هذه الورقة البحثية الإجابة عن الاشكالية الرئيسية التالية: إلى أي مدى شكّلت ثورة التحرير الجزائرية قوة ضاغطة على السياسة الفرنسية في المستعمرات الإفريقية؟

أولاً. أهمية التضامن الافريقي في تحرير المستعمرات الافريقية:

شغلت الجزائر حيزاً مهماً على الصعيد الدولي في مسألة تخليص افريقيا من الاستعمار الأجنبي سياسياً واقتصادياً، وقد تميزت السياسة الجزائرية تجاه افريقيا بالطابع النضالي، حيث أن الدبلوماسية الجزائرية استخدمت الأسلوب المباشر والهجومي في معركتها ضدا الاستعمار الأجنبي في افريقيا[1].

وبرزت مسألة التضامن الإفريقي كنقطة هامة في مخطط تحرير إفريقيا من الاستعمار الأجنبي، ركّزت عليها حركات التحرر لتحقيقها، ولأجل تحقيق الاستقلال للمستعمرات الإفريقية كان لابد عليهم من النضال مجتمعين، ويمكن تقسيم النضال الإفريقي إلى فترات متعددة هي كالاتي[2]:

- الفترة الأولى حتى عام 1875م: عندما كان الاستعمار الأجنبي يسيطر فقط على 10% من أراضي القارة الإفريقية.
- الفترة الثانية من 1875م إلى 1900م: عندما كان الحكم الاستعماري يسيطر على 90% من أراضي إفريقيا.
- الفترة الثالثة: وهي الفترة من بداية القرن العشرين حتى الحرب العالمية الأولى، عندما كان نظام الحكم الاستعماري والاستقلال الإمبريالي قد وصل فعلاً إلى معظم أجزاء إفريقيا.
- الفترة الرابعة: وهي الفترة التي ميّزت ما بين الحربين العالميتين عندما بدأت مأساة النظام الاستعماري الإمبريالي.
- الفترة الخامسة: وهي الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية عندما تصدع هذا النظام وظهرت عشرات الدول الصغيرة التي حلت محل المستعرات.

وهذه الفترة الأخيرة وهي النواة التي أعقبت الحرب العالية الثانية لم تشمل فقط محاولة لمقاومة الاستعمار، بل تميزت أيضا بوجود جيل مستعد لتنفيذ ثورته التحريرية الوطنية التي كانت تهدف إلى الاستقلال التام مثلما حدث في الجزائر[3].

الملاحظ من هذا التقسيم أن النضال الافريقي ضد الاستعمار جاء وليد الاجتياح الاستعماري لأجزاء القارة الافريقية منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر، ومنه كان تطور فكرة النضال على حسب التوسع الاستعماري في القارة الافريقية، وهو ما أوجب فكرة التضامن بين أقطار القارة، حتى يتم تحرير كافة الأقطار الافريقية من الاستعمار الأجنبي.

ولأهمية نضال الافارقة جماعة ضد الاستعمار الأجنبي، وضعت بعض البلدان الافريقية أهدافا في استراتيجية نشاطها جاءت كالاتي[4]:

- وضع حكومة الجزائر المؤقتة قاعدة عمل مشتركة مع كل من غينيا وغانا، حيث كانتا من أوائل الدول المنادية بالتضامن الإفريقي مع قضية الجزائر.
- تقديم الدعم المتبادل بين حركات التحرر الإفريقية الثورية التي تستند إلى قواعد شعبية.
- تنسيق الجهود من أجل إضعاف عمل المجموعة الإفريقية الواقعة تحت تأثير النفوذ الفرنسي.

وفيما يخص نضال الأفارقة مجتمعين، فقد برز ذلك في عدة صور، من أجل خوض معركة التحرير ضد المستعمر الأجنبي خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، وقد كانت هناك عدة عوامل أسهمت في تبلور هذا النضال في قارة إفريقيا خلال النصف الأول من القرن العشرين نذكر منها[5]:

- زيادة الشعور الوطني وانتشار الأفكار الأفريقيانية، خاصة من خلال المؤتمرات الإفريقية التي انعقدت في الفترة من 1900م إلى 1945م.

- إعطاء فرصة التعليم للأفارقة، ساهم في ظهور نخبة مثقفة ومُسيّسة.
- التأثر بالأفكار التحررية والديمقراطية التي ازداد انتشارها بين الأفارقة.
- التغيرات الدولية التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، وظهور حركات التحرر في كل من آسيا وإفريقيا.

وكانت مسألة البعد الافريقي لثورة التحرير الجزائرية محوراً مهماً، عملت جبهة التحرير جاهدة التركيز عليه من أجل القضاء على الاستعمار الأجنبي في قارة افريقيا، فقد تمثلت أهم مبادئ تجسيد ذلك البعد فيما يلي[6]:

. مشاركة الجزائر وبعض دول افريقيا في الكفاح الموجه لإفشال المخططات الاستعمارية.

. شرح أهداف كفاح الشعب الجزائري ضد الاستعمار الفرنسي.

. السعي من أجل تقوية التضامن بين افريقيا جنوب الصحراء وشمال افريقيا.

هذه العوامل أسهمت بشكل كبير ومباشر في تبلور النضال ضد الاستعمار في افريقيا، وبروز العديد من حركات التحرر المنادية بمقاومة الاستعمار، وقبلها ظهور الأفكار التي نادت بوحدة بلدان افريقيا كمرحلة أولى في النضال ضد استعمار القارة الافريقية.

ثانياً . وقع الثورة الجزائرية على سياسة فرنسا في مستعمراتها الإفريقية:

من جهتها مثّلت ثورة أول نوفمبر في الجزائر جبهة ضغط على سياسة فرنسا الاستعمارية في افريقيا، فكانت ثورة الجزائر حلقة هامة في الصراع بين المستعمرات الافريقية وفرنسا، لذلك مثّل البعد الافريقي لثورة التحرير الجزائرية هدفاً مهماً أرادت جبهة التحرير الوطني تحقيقه لكونه يمثل داعماً أساسياً لها في حربها ضد الاحتلال الفرنسي.

1 . تأثير الثورة الجزائرية على السياسة الفرنسية 1954 . 1955م:

بسبب خوفها من تأثير ثورة الجزائر على مستعمراتها في افريقيا استعانت فرنسا بالحلف الأطلسي في مخططها للقضاء على الثورة التحريرية في الجزائر، إلا أنها فشلت في ذلك، بل وصل تأثير الثورة الجزائرية فعلاً إلى تلك المستعمرات. ففي عام 1955م شهدت الكاميرون حركة مناوئة للاستعمار الفرنسي، ما جعل حكومة فرنسا تقوم مضطرّة بمراجعة سياستها في افريقيا وذلك للحد من تأثير الثورة الجزائرية على مستعمراتها فيها، فقد بدأت شعوب تلك المستعمرات في رفض القانون الذي أحدثته فرنسا عام 1956م، وكذلك قامت رافضة الاعتراف بالدستور الصادر عام 1958م، الذي نص على منح المناطق الإفريقية الواقعة تحت سيطرة فرنسا حكماً ذاتياً وضمها إلى مجموعة دول تسيطر عليها فرنسا[7].

ومع بداية النصف الثاني من القرن العشرين طرأت على السياسة الفرنسية تطورات جديدة، ميّزها رضوخ حكومة منديس فرانس لمطالب ثوار الفيتنام ومنها توقيع اتفاقية الاستقلال في جوان 1954م، أعقبها في الشهر الموالي التفاوض مع الحبيب بورقيبة في تونس، حيث صرّح منديس فرانس معترفاً بمبدأ حق استقلال تونس.

بعد استقلال فيتنام، وفتح باب المفاوضات مع بورقيبة حول تونس، رأى منديس فرانس بأن ذلك سيزيد من شعبيته، غير أن ما قام به عجّل بسقوط حكومته في فيفري 1955م، حيث اتضح من هذا أن الرأي العام الفرنسي كان لا يزال غير مقتنع بحقيقة الأوضاع الجديدة في المستعمرات التي ميّزها نمو الحركات التحررية، واعتقاده أن الحرب في الجزائر سيُقضى عليها لمصلحة فرنسا وفي فترة محدودة[8].

في فيفري 1955م تشكلت حكومة جديدة على رأسها ادغار فور، وهو الذي حرص على مواصلة سياسة سابقه فيما يخص القضيتين التونسية والمغربية، ومعالجة قضايا المستعمرات عن طريق المفاوضات. قضية الجزائر فإن إدغار فور كان حريصاً على تصفية ثورتها التي هددت بقوتها وشعبيتها المستعمرات الفرنسية في جل الأقطار الإفريقية، وبعد مجيء خليفته غي موليه الذي اتبع نفس السياسة مع كل من تونس والمغرب، غير أنه حاول أن يحاصر الثورة الجزائرية، من أجل ايقاف امتدادها إلى المستعمرات الفرنسية في افريقيا[9]، ولأجل ذلك اتبع سياسة تهدف إلى عزلهـــا إفريقياً عن طريـــق ما يلي[10]:

1- إغراء الزعماء الأفارقة بالمناصب العليا في الحكومة الفرنسية، فكان ان تم تعيين هوفيه بوانيه* في منصب وزير دولة في الحكومة الفرنسية عام 1956م.

2- تعيين بعض الأفارقة ضمن الوفد الفرنسي في الأمم المتحدة ليدافع عن الموقف الفرنسي بشأن القضية الجزائرية.

3- إلهاء الأفارقة بمشروع القانون الإطاري، الذي سعت من خلاله الحكومة الفرنسية إلى تجزئة البلدان الإفريقية وربطها بفرنسا اقتصادياً وسياسياً بهدف عزلهم عما كانت تعانيه فرنسا من الثورة الجزائرية.

بسياسته المتبعة أراد إدغار فور الحصول على أكبر عدد من الأصوات المؤيدة له، حتى يتحصل على أغلبية تؤيده عند مناقشة القضية الجزائرية، فعمد إلى اجراء انتخابات لوم يجد معارضة في ذلك، غير أن معظم النواب أجمعوا على أن يتم تعديل قانون الانتخابات أولاً، حيث أن تمثيل سكان ما وراء البحار في الجمعية الوطنية الفرنسية لا يتماشى مع تعداده، فكانت النتيجة أن تم إلغاء نظام المجالس المزدوجة وأصبحت إفريقيا الفرنسية تُعرف باسم "إفريقيا الجديدة"، وأصبح التمثيل النيابي على هذا الأساس على النحو الآتي[11]:

- في إفريقيا الغربية الفرنسية: سبعة وعشرون نائباً بدلاً من واحد وعشرين.
- في توجو: نائبين بدلاً من واحد.
- في إفريقيا الاستوائية الفرنسية: تسعة نواب بدلاً من ستة.
- في الكاميرون: أربعة نواب بدلاً من اثنين.

وفي عهد حكومة غي موليه التي تأسست عام 1956م عُين "جاستون دوفيري Gaston Defferre" وزيراً للمستعمرات الفرنسية فيما وراء البحار، حيث أنه من خلال ما كان يجري في الجزائر من حرب واراقة للدماء، اقتنع بضرورة تجنيب فرنسا نكبة مثلها في إفريقيا السوداء، حيث كان يرى أن الاستقلال في المناطق الإفريقية أمر لا مفرّ منه، وفي حالة تحقيقه يجب أن يكون بدون حرب تنعكس سلباً على فرنسا، وبدون أي ضرر للمصالح الفرنسية في المستعمرات الافريقية، وفي نفس الوقت كانت هناك أسباب عديدة فرضت منح الاستقلال في هذه المرحلة منها:[12]

- أن معظم مجموعات الرأي العام الفرنسي غير مستعدة للاستقلال.
- في المقام الثاني: أن بعض السياسيين الأفارقة بل أعظمهم كانوا يعادون فكرته حقيقة ويخص بالذكر هوفيه بوانيه.

- في المقام الثالث: أنه سيكون من الصعب التعهد بالاستقلال بدون تحديد تاريخ له، وكذلك تقديم المساعدة للأفارقة الذين يكون من المحتم عليهم أن يذهبوا بعيداً وسريعاً عن فرنسا.

2- القانون الإطاري" la loi cadre" 1956م:

أراد "جاستون دوفيري" تجنب السياسة التي اتبعها "منديس فرانس" مع الفيتنام وتونس، والتي عجّلت بسقوط حكومته، فحاول أخذ العبرة من ذلك، فقام بترجمة أفكاره وخلاصة تجاربه وفق قانون سمّاه "القانون الإطاري"، تم عرضه على الجمعية الوطنية الفرنسية بتاريخ 23 جوان 1956م من أجل دراسته والموافقة عليه. كان من بين أسباب اقتراح مشروع القرار هو تطور أحداث القضية الجزائرية، وهو ما خلق عجزاً لدى الحكومة الفرنسية في مواجهتها، بحيث تطلّب الأمر ادخال اصلاحات ونظم جديدة لتسيير أقاليم ما وراء البحار، خشية أن يمتد تأثير أحداث الجزائر إلى باقي أقاليم المنطقة[13].

اِعتقد دوفيري وزير المستعمرات الفرنسية فيما وراء البحار، أن الحاجة إلى الاستقلال تفرض بالضرورة اتخاذ خطوات كبيرة نحو الإصلاح، حتى يقتنع الافارقة منها بكرم فرنسا وتلفت النظر الى سياستها الديمقراطية، حتى يمنعهم هذا مستقبلا من استخدام السلاح ضد حكام فرنسا في المستعمرات، وقد فرضت حرب الجزائر على الجمعية الوطنية الفرنسية أن تعيد النظر في الأوضاع السياسية والدستورية في المستعمرات، وعليه فقد سمحت لدوفيري باتخاذ الخطوات السياسية الضرورية اللازمة لذلك[14].

وفي عهد غي موليه وأمام ضغط الحركات الوطنية وإلحاح الزعماء الأفارقة للحصول على الاستقلال صدر القانون الإطاري في جوان 1956م ركّز على وضع أسس للإصلاحات[15]. قد مشروع القانون من قبل جاستون دوفيري في 29 فيفري 1956م بعد أن تسلمت حكومة غي موليه مهاها رسمياً في الفاتح فيفري من نفس العام، جاء نص المشروع مختصراً حتى تتم الموافقة عليه ممن قبل الجمعية العامة، وذلك خشية إلغائه في نهاية الدورة البرلمانية لتغيير قد يحدث في السياسة الاستعمارية[16].

يحتوي القانون سالف الذكر على عشرين مرسوماً، سعت من خلال إصداره حكومة غي موليه إلى مواكبة سياستها لتطورات المطالب الإفريقية في فترة بدأت تتراجع فيها عن ناطق عديدة في العالم، وسبب ضغط الحركات الاستقلالية التحررية المعادية للاستعمار في إفريقيا اضطرت فرنسا إلى التسليم بمزايا سياسة جديدة هامة جاءت ضمن بنود هذا القانون[17]:

- إلغاء نظام القوائم الانتخابية المنفصلة وتبني مبدأ القائمة الواحدة.
- توسيع سلطات الجمعيات الإقليمية على وجه الخصوص حيث صارت لها سلطة التشريع في المسائل ذات الأهمية المحلية وكان ذلك على حساب سلطة الحاكم العام الفرنسي، بحيث لا تصطدم ومصالح فرنسا، فمثلاً زاد عدد أعضائها في كل من: السينغال، غينيا، ساحل العاج، النيجر، داهومي (بنين)، وذلك من خمسين عضواً إلى ستين عضواً، وفي السودان الفرنسي (مالي) وفولتا العليا من خمسين عضواً، وفي موريتانيا من أربع وعشرين عضواً إلى أربع وثلاثين عضواً.
- إنشاء مجلس حكومة في كل إقليم.
- التقليل من صلاحيات الحكومة العامة في إفريقيا.

- تقسيم الخدمات العامة إلى خدمات ذات صيغة إقليمية، وأخرى تعنى بمصالح المجموعة كلها.

تكونت المجالس التنفيذية التي جاء بها القانون الإطاري من ستة إلى اثني عشرة عضواً، تكون هذه المجالس مسؤولة أمام الجمعيات الإقليمية التي تشبه مجالس الوزراء، حيث كان يرأس المجلس الحاكم الفرنسي في الإقليم، وبالرغم من منحه مكاسب جدية لشعوب المستعمرات، فإن نفس القانون لا يدل على زوال الاستعمار، وإنما حاول أن يعدّل الوضع الاستعماري القائم لا إلغائه[18].

وفي 01 مارس 1957م وافقت الجمعية الوطنية الفرنسية على القانون حيث تم إعلانه من قبل الحكومة الفرنسية تضمن النظام اللامركزي الذي جاء به القانون أمرين اثنين هما:

- الأول: تصبح الخدمات الإدارية من اختصاص الحكومات الإقليمية داخل كل إقليم وتنقل إليها السلطة من الاتحادات التي كانت موجودة، اتحاد افريقيا الفرنسية الغربية، اتحاد افريقيا الاستوائية الفرنسية، وهي التي كانت موجودة في أيام الجمهورية الفرنسية الثالثة.
- الثاني: تحول سلطة التشريع من برلمان باريس إلى البرلمانات الإقليمية المنتخبة[19].

وبعد تأسيس الحكومة المؤقتة الجزائرية في 19 سبتمبر 1958م، أعطى ذلك بعداً هاماً لتركيز جهودها نحو إفريقيا، حيث استطاعت أن تؤدي دوراً بارزاً في طرح مسألة استقلال القارة الإفريقية ومفاوضة الاستعمار الأجنبي في مناطقها، فاعتبرت الحكومة المؤقتة أن وحدة النضال المسلح لكل الشعوب المستعمَرة هي مسألة تحالف طبيعي، لذلك اتبعت الثورة الجزائرية لأجل تحقيق وحدة النضال الإفريقي سبيلين رئيسيين هما[20]:

أ- السعي إلى فصل إفريقيا عن فرنسا، من خلال التنديد بالإطار المزدوج الفرنسي الإفريقي الذي عُرف باسم "الاتحاد الفرنسي" تشبهاً بالكومنولث البريطاني*، ومعروف عن الاتحاد الفرنسي أنه لم يقم على أساس التعاون بين شعوب القارة بل قام على أساس تقسيم الإمبراطورية الام إلى الوطن الأم، ومقاطعات ما وراء البحار المشتركة في الاتحاد مع مراعاة التفوق بين الحاكم والمحكوم، واعطاء تمثيل محدود للمستعمرات الفرنسية في البرلمان الفرنسي، غير أن الشعوب الإفريقية رفضت ذلك وطالبت برحيل الاحتلال عن ديارها متبعة في ذلك النهج الذي سار عليه الشعب الجزائري بثورته التي تصدى بها للسياسات الفرنسية.

ب- العمل على إشراك الأفارقة في حرب التحرير التي تخوضها الجزائر ضد فرنسا، فهذه الأخيرة عندما خشيت أن ينتقل تأثير الثورة الجزائرية إلى باقي أقاليم إفريقيا التي هي تحت سيطرتها بادرت إلى إصدار قانون الأراضي الواقعة في ما وراء البحار في 23 جويلية 1956م، حيث تضمن هذا القانون إصلاحات جديدة تمثلت في ما يلي:

- منح الفرصة للكوادر الإفريقية.
- إرساء مبدأ الانتخاب العام في أراضي ما وراء البحار.
- السماح للأفارقة بتكوين مجلس محلي ينتخب مجلس حكومة يُمثل السلطة التنفيذية المحلية.

اعتبرت الثورة الجزائرية هذا القانون خدعة أرادت من خلالها الإدارة الفرنسية ضمان مصالحها بمزيد من السيطرة على المستعمرات الإفريقية، وأن مسألة الحكم الذاتي الإداري ليست إلا شكلاً ظاهرياً طالما بقيت إدارة

الأقاليم تسير بواسطة حاكم يتبع التعليمات التي يتلقاها من باريس، وقد ردّ زعماء الثورة الجزائرية على هذه الإصلاحات بنداء موجه للأفارقة يدعوهم إلى حمل السلاح لمجابهة الاستعمار الفرنسي[21].

ومع اشتداد الثورة الجزائرية وازدياد قوتها وامتداد تأثيراتها الخارجية تحتم على السياسة الفرنسية نهج خيارين اثنين من أجل البقاء في إفريقيا، أولهما أن تواجه ثورة عارمة في كامل مستعمراتها الإفريقية والتي قد تعصف بالوجود الفرنسي في قارة إفريقيا، والثاني هو أن ترضخ لتلبية مطالب الشعوب الإفريقية، مع الأخذ بعين الاعتبار الحفاظ على مصالحها الاقتصادية والسياسية ولا يمكن الوصول إلى ذلك إلا باتباع أسلوب استعماري جديد يقوم على سياسة الإصلاحات والمفاوضات[22].

اختارت الحكومة الفرنسية الخيار الثاني، نظراً لتناسبه مع الواقع، وذلك لأنه يحافظ على الوجود الفرنسي في إفريقيا ويؤدي أيضاً إلى فصل إفريقيا عن الجزائر، خاصة وأن فرنسا مصممة على مواصلة سياستها الاستعمارية في الجزائر، وفي نفس الوقت لا يمكنها الاستغناء عن ثروات إفريقيا[23].

ومثلما أدركت فرنسا خطورة البعد المغاربي للثورة الجزائرية عام 1956م، أدركت أيضا خطورة بعدها الإفريقي، خاصة في ظل تصريحات قادة الكفاح الجزائري بأن كفاحها يدخل ضمن كفاح شعوب القارة الإفريقية، وأن كفاح الشعب الجزائري من أجل استقلاله هو جزء من مسيرة حركة التحرر الإفريقية، وإن إفريقيا ستكون مقبرة الاستعمار الفرنسي[24].

وبسبب موقف الثورة الجزائرية الرافض لقانون أراضي ما وراء البحار، برز إلى الساحة الإفريقية أنصار أفارقة رفعوا شعار، الاستقلال الفوري، وجاء مؤتمر "كوتونو" في جويلية 1958م ليطالب الأفارقة من خلاله بالمزيد من المطالب نحو الاستقلال خاصة بعدما تبين أن الدستور الفرنسي الخاص بالمستعمرات لم يعد يستجيب للمطامح الوطنية الإفريقية[25]. وعليه تأكد أن المسالة الجزائرية أصبحت تتحكم في السياسية الفرنسية في كامل إفريقيا وتؤثر عليها في العمق، حيث كانت الثورة التحريرية في الجزائر دافعاً أقوى دفع الإدارة الفرنسية لأن تقوم بإصلاحات عميقة في مستعمراتها الإفريقية، كما أن حرب الجزائر أثرت بشكل مباشر على فرنسا نفسها، من خلال إسقاط الجمهورية الفرنسية الرابعة في 13 ماي 1958م وقيام الجمهورية الفرنسية الخامسة بقيادة الجنرال ديغول[26].

3 . الجنرال ديغول وتطور السياسة الفرنسية في إفريقيا:

جاء الجنرال ديغول إلى الحكم في جوان 1958م، وكان يريد أن يضمن استقرار الأوضاع في مستعمرات فرنسا بإفريقيا، حتى تستطيع فرنسا تركيز جهودها للقضاء على ثورة الجزائر[27]. جاء ديغول في وقت كانت الثورة الجزائرية هي التي تتحكم في السياسة الفرنسية الداخلية والخارجية، حيث كانت حرب الجزائر هي التي دفعت بفرنسا للمشاركة في العدوان الثلاثي على مصر وما ترتب عن ذلك من انعزالها لفترة ما في الأمم المتحدة، كما أصبحت الحرب في الجزائر عبئاً ثقيلاً على اقتصاد فرنسا، حيث قدرت نفقات الحرب بين عامي 1956م و 1957م بسبعمائة مليار فرنك فرنسي[28]. كما كانت حرب الجزائر سبباً في حصول كل من تونس والمغرب الأقصى على استقلالها، وكانت إضافة إلى ذلك سبباً في استقلال العديد من الدول الإفريقية عام 1960م.

ومن خلال تتبع الأزمات السياسية في فرنسا منذ سقوط حكومة منديس فرانس في فيفري 1955م حتى سقوط الجمهورية الفرنسية الرابعة نجدها دون استثناء ناتجة عن مشكلات تتعلق بشمال إفريقيا عموماً والجزائر خاصة،

وقد وقع انقلاب ماي 1958م بسبب أزمة الجلاء عن تونس حيث تدخل الجيش الفرنسي في السياسة مخالفاً بذلك فكرة عدم تدخل الجيش في الأمور السياسية[29].

وضع الجنرال ديغول أساسا جديداً لسياسة فرنسا تجاه مستعمراتها الإفريقية، فقد مرت سياسته تجاه إفريقيا خلال مرحلتين هما[30]:

- **المرحلة الأولى 1940- 1946:** خلالها استطاع ديغول أن يجمع قواته ويعبر بها الصحراء لينضم إلى قوات الحلفاء في شمال إفريقيا، وقد اعترف ديغول بالجميل الذي قدمه الأفارقة لفرنسا خلال الحرب العالمية الثانية، الذين حاربوا جنباً إلى جنب مع قوات الحلفاء، فرأى ان يعيد النظر في سياسة فرنسا تجاه مستعمراتها، فعقد مؤتمر في برازافيل لأجل ذلك يُضاف إلى ذلك أن الجنرال ديغول أوضح ان السياسة الاستعمارية لابد وأن تتغير تبعا لما تمليه الظروف بعد ذلك، فقد كان متيقناً من أن موجة من الغضب أصبحت تسود المستعمرات، وأنه هناك اندفاع نحو تحطيم القيود الاستعمارية في العالم، بدأت هذه الموجة في الهند الصينية، ثم انتشرت إلى باقي أنحاء العالم لكن الحوادث تحركت بأسرع مما كان متوقعاً، وأن إرسال النواب الأفارقة إلى البرلمان الفرنسي أثبت عدم نجاحه في إيقاف هذا التيار.
- **المرحلة الثانية من 1958 حتى استقلال إفريقيا الفرنسية:** في هذه المرحلة جاء الجنرال ديغول إثر انقلاب ماي 1958م وسقوط الجمهورية الفرنسية الرابعة، حيث عزم ديغول على عدم ترك منصبه قبل أن يكمل مهمته كما حدث قبل ذلك عام 1946م، وفي ذلك الوقت ضمن أنه يستطيع التغلب الفكر القديم للأحزاب، وذلك بعد أن فرضت عليه حرب الجزائر أن يتبع سياسة جديدة، اصبح هدفه منها موضع فرنسا في مرتبة دولية مناسبة، حينها أعلن أن فرنسا لم تتوقع الأحداث فحسب ولكنها لا بد وأن تأخذ المبادرة وتقديم الإصلاحات في محاولة منها لامتصاص الغضب والغليان الذي بدأ يسود المستعمرات.

حاول ديغول أن يعالج أوضاع المستعمرات الفرنسية في إفريقيا بطرحه لدستور جديد في سبتمبر 1958م، بغرض المحافظة على مصالح الإمبراطورية الفرنسية وإنقاذها من خلال تغيير الاتحاد إلى نظام الفرنسية، وطرح الدستور للاستفتاء وجاء فيه ما يلي[31]:

- الإقليم الذي يريد الانفصال عن فرنسا يمكنه الاستقلال على أن يتحمل كل التبعات التي تنجم عن ذلك.
- منح العضوية داخل الاتحاد الفيدرالي مع فرنسا للأقاليم التي تصوت لصالح الدستور الجديد، وهو الحل الذي كان يريده ديغول للمحافظة على المناطق الإفريقية التي كانت تحت السيطرة الفرنسية.

جاء تصويت أغلب المستعمرات الفرنسية في إفريقيا لصالح الدستور الجديد،[32]، فجاء رد جبهة التحرير الوطني الجزائرية على الدستور أن حاولت تنبيه الأفارقة بأن التصويت لصالح الدستور هو بمثابة التأكيد على التبعية للاستعمار الفرنسي.[33]

وتضمن دستور ديغول عبارة مفادها أن من يريد الاستقلال عليه تحمّل نتائج اختياره، فكانت تلك العبارة كفيلة بإثارة غضب أحمد سيكوتوري الذي اعتبرها إهانة لشعبه لما تحمله من معاني التهديد الفرنسي للإقليم الذي يختار الاستقلال، وأعلن سيكوتوري رفضه للدستور أثناء حضور ديغول في كوناكري عندما التفت إلى جماهيره وقال: « نحن نفضل الفقر مع الحرية على الثراء مع العبودية »[34].

وقال أحمد سيكوتوري في شأن دستور ديغول : « وكفاحنا مستمر لا ينقطع من أجل التطور والنهضة الديمقراطية ونشر الحرية الإنسانية،.... وعلى ذلك فإن كفاحنا لم يقف يوم 28 سبتمبر بل إنه أصبح أقوى مما كان في أي وقت مضى للقضاء على البقية الباقية من آثار الاستعمار البغيض، ونحن نوافق بأنه طالما أن إفريقية ترزح تحت نير الاستعمار فإن عين غينيا لن تغفل أو تنام، وغينيا تشارك الشعوب الإفريقية بإفريقية آلامها لإسعاد المواطن الإفريقي والوصول إلى مشارف النهضة والازدهار »[35].

جاء كلام سيكوتوري في شأن دستور ديغول بعدما رآه من تهاون الأفارقة في حماية بلدانهم، واصرارهم البقاء في قبضة الاستعمار الفرنسي، فوجّه هذا النداء للبلدان الافريقية حيث أكّد فيه بأن بلاده غينيا مصرّة على مواجهة المستعمر الفرنسي في كل وقت وحين، وهو بذلك يطلب من كل البلدان الافريقية السير على نهج غينيا في مواجهة الاستعمار الأجنبي.

كانت الجزائر التي سيطر عليها المستوطنون الأوربيون من بين المستعمرات الإفريقية التي وافقت على دستور ديغول، وجاء رد جبهة التحرير الوطني على ذلك أن اعلنت قيام الحكومة المؤقتة لجمهورية الجزائر برئاسة فرحات عباس، واتخذت من القاهرة مقراً لها حيث اعترفت بها مصر فور إعلان تأسيسها[36].

وفي 12 أكتوبر 1958م تم إعلان استقلال غينيا، وهو موقف اعتبره ديغول تحدياً له من قبل سيكوتوري، وتحدياً أيضاً لفرنسا، حيث قرر ديغول أن يجعل من سيكوتوري ومن غينيا عبرة للمستعمرات الإفريقية التي تفكر في الخروج عن المجتمع الفرنسي الذي ينتج عن تطبيق هذا الدستور كان رد ديغول على استقلال غينيا بقيادة سيكوتوري استطاعت الصمود في وجه تلك الضغوطات، يُضاف إلى ذلك الدعم والمساعدة التي تلقتها غينيا من الدول التقدمية، وكان هذا الحدث أن نتج عنه مولد دولة ثورية تقدمية جديدة في إفريقيا[37].

وتحالفت جبهة التحرير الوطني مع أحمد سيكوتوري وكوامي نكروما، حيث طرحا هذين الأخيرين مشروعاً لوحدة بلديهما وذلك للرد على سياسة ديغول، وهو الأمر الذي أخلط له أوراقه حيث لفتت أنظاره إلى مبادرات جريئة، فقد تم الإعلان عن تشكيل الحكومة الجزائرية المؤقتة التي نقلت الحرب إلى فرنسا ذاتها من أجل تحسيس الفرنسيين بخطورة المسألة في الجزائر وإفريقيا وأما على الصعيد الإفريقي فقد قامت الحكومة المؤقتة لجمهورية الجزائر بما يلي[38]:

- تعزيز التحالف مع أنصارها الأفارقة لأجل فضح السياسة الفرنسية والمطالبة بالاستقلال ولو عن طريق العمل المسلح.
- الدعوة إلى رفض مشروع الاتحاد الفرنسي من خلال توجيه نداء للأفارقة من أجل التصويت لصالح الدعوة إلى الاستقلال.
- إرساء مبادئ التضامن والوحدة الإفريقية، ورفع شعار إفريقيا للإفريقيين، واستغلال المنابر الإفريقية والدولية للترويج لمواقفها الثورية، خاصة من خلال الجهود التي كان يقوم بها فرانز فانون.

وبسبب ما حدث لم تنجح خطة ديغول في إنشاء الاتحاد الفيدرالي بين فرنسا ومستعمراتها، إذ لم يجتمع المجلس التنفيذي للاتحاد إلا سبع مرات في الفترة من فيفري 1959م إلى مارس 1960م، كما أنه لم يجتمع برلمان الاتحاد سوى مرتين، الأولى عند إنشائه والثانية في جوان 1960م من أجل إنهاء الاتحاد[39].

ومن أهم ما نتج عن هذا التحول في السياسة الفرنسية تجاه الأقاليم الإفريقية كان بسبب تصاعد الثورة الجزائرية، وإخفاق فرنسا في إنهائها عسكرياً، يُضاف إلى ذلك التخوف من أن تتطور فرنسا في حرب مماثلة لتلك التي كانت تشهدها الجزائر، فقد بدأت التنظيمات المعارضة لفرنسا في الأقاليم الإفريقية تسير على نفس خطى الجزائر وغينيا وغانا، وتحصل منها على المساعدة في التدريب والحصول على السلاح لمواجهة الاستعمار الفرنسي[40].

خاتمة:

وفي الأخير يتضح مما سبق أن ثورة التحرير الجزائرية منذ اندلاعها ركّز زعماؤها على الامتداد الافريقي لها، وهذا من أجل كسب تأييد دولي وبالتالي تدويل القضية الجزائرية من جهة، يُضاف إلى ذلك وجود قاسم مشترك بين بلدان افريقيا وهو الاستعمار الأجنبي بصفة عامة، والاستعمار الفرنسي على الخصوص من جهة ثانية، ومع اشتداد الثورة في الجزائر وبلوغها مراحل متقدمة من القوة استطاعت أن تفرض نفسها على الساحة الإفريقية، حيث احتكت بحركات التحرر في قارة افريقيا وأنشأت علاقات معها ساعد ذلك جبهة التحرير الوطني كثيراً في مجابهة الاستعمار الفرنسي وسياساته، بل بلغت بفضل ذلك قضية الجزائر مكانتها ضمن الدول الإفريقية المستقلة من خلال مؤتمراتها، وبلغت من ذلك مرحلة التدويل. ومع ازدياد قوتها واشتدادها وقفت الثورة الجزائرية عائقاً أمام المخططات الفرنسية في افريقيا، ساعدها في ذلك احتكاكها بحركات التحرر الإفريقية، وهو ما أدى بفرنسا أن شعرت باتساع هوة المستنقع الإفريقي، وحتى تتخلص من ذلك الضغط الشديد وحتى تتفرغ لثورة الجزائر التي تزداد تطوراً يوماً بعد يوم قررت فرنسا الاستعمارية منح الاستقلال لعدد من مستعمراتها الافريقية عام 1960م.

الهوامش:

[1] بكاي منصف: دور الجزائر في تحرير افريقيا ومقومات دبلوماسيتها الإفريقية، دار الأمة، الجزائر، 2017، ص ص 11 . 12.

[2] أحمد حسن محمد عكاش: حرب التحرير الجزائرية أهميتها السياسية وتأثيرها على سياسة فرنسا تجاه الدول الإفريقية الناطقة بالفرنسية، رسالة ماجستير، قسم النظم السياسية والإقتصادية، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، 1977، ص219.

[3] نفسه، ص 223.

[4] Harbi Mohamed: Les archives de la rèvlution algèrienne, Les èditions jeune afriqne, 1981.

[5] مقلاتي عبد الله وتواتي دحمان: البعد الافريقي للثورة الجزائرية ودور الجزائر في تحرير افريقيا، وزارة الثقافة، الجزائر، ص ص 29 – 30.

[6] منصف بكاي: المرجع السابق، ص 28.

[7] يونس محمد المبروك: التطور التاريخي للعلاقات العربية الافريقية 1952 . 1977، ط 1، د د ن، 1988، ص 46.

[8] أحمد حسين محمد عكاش: المرجع السابق، ص 197.

[9] مقلاتي عبد الله وتواتي دحمان: المرجع السابق، ص ص 38 – 39.

[10] يونس محمد المبروك: المرجع السابق، ص 46.

[*] هوفيه بوانيه من ساحل العاج، وهو من الشخصيات الافريقية المؤمنة بالصداقة مع فرنسا، بعد أن تم اتحاد كل من مالي والسنغال سارع إلى تقديم مشروع اتحادي يضم عدداً من الدول الافريقية، بها برلمان واحد مقره في باريس. ينظر: حقي احسان: افريقيا الحرة بلاد الأمل والرخاء، ط 1، المكتب التجاري للطباعة والنشر، بيروت، 1962، ص 125.

[11] أحمد حسين محمد عكاش: المرجع السابق، ص ص 197 – 198.

[12] نفسه، ص 199.

[13] ليتيم عيسى: "تأثير الثورة الجزائرية على السياسة الفرنسية في افريقيا السوداء (1956 . 1960م)"، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، ع 5، 2015، ص ص 181 . 182.

[14] محمد حسين محمد عكاش: المرجع السابق، ص 201.

[15] بنادي محمد الطاهر: الحركات الاستقلالية في إفريقيا خلال القرن العشرين دراسة حالتي غينيا وكينيا، رسالة ماجستير، قسم التاريخ، جامعة الجزائر (بن يوسف بن خدة)، 2010، ص 85.

[16] محمد حسين حمد عكاش: المرجع السابق، ص 201.

[17] بنادي محمد الطاهر: المرجع السابق، ص ص 85 – 86.

[18] نفسه، ص 202.

[19]. محمد حسين محمد عكاش: المرجع السابق، ص 202.

[20]. يونس محمد المبروك: المرجع السابق، ص ص 48 – 49.

*. يتكون من عدد من الشعوب المختلفة اللون والجنس كانت تحت سيطرة الاستعمار البريطاني، يتمتع بصفات وخصائص متميزة بحيث كان كل شعب من شعوبه يعمل لصالح هذه المنظمة. يُنظر: جاجا واتشوكو وآخرون، المصدر السابق، ص 11.

[21]. يونس محمد المبروك: المرجع السابق، ص 49.

[22]. مقلاتي عبد الله وتواتي دحمان: المرجع السابق، ص 46.

[23] فرانز فانون: من أجل إفريقيا، تر: محمد الميلي، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1980، ص 151.

[24] مقلاتي عبد الله وتواتي دحمان: المرجع السابق، ص 46.

[25] يونس محمد المبروك: المرجع السابق، ص 49.

[26] مقلاتي عبد الله وتواتي دحمان: الرجع السابق، ص 47.

[27]. فائق محمد: عبد الناصر والثورة الافريقية، دار الوحدة، بيروت، 1984 ص 49.

[28]. محمد حسين محمد عكاش: المرجع السابق، ص 203.

[29]. نفسه، ص 203.

[30]. نفسه، ص ص 204 – 206.

[31]. يونس محمد المبروك: المرجع السابق، ص ص 49 – 50.

[32]. نفسه، ص 50.

[33]. المجاهد، ع 29، 17 سبتمبر 1958، ص 10.

[34]. فائق محمد: المصدر السابق، ص 50.

[35]. سيكوتوري: غينيا بعد عام من إستقلالها، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، دت، ص 05.

[36]. فائق محمد: المصدر السابق، ص 50.

[37]. نفسه، ص ص 50 – 51.

[38]. مقلاتي عبد الله وتواتي دحمان: المرجع السابق، ص ص 52 – 53.

[39]. فائق محمد: المصدر السابق، ص 51.

[40]. يونس محمد المبروك: المرجع السابق، ص 50.